CD/PV.813
4 February 1999

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة عشرة بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد غرَي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الرئيس: (متحدثاً بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨١٣ لمؤتمر نزع السلاح.

يوجد مدرجاً في قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو كندا وإسبانيا وكولومبيا. وسيتحدث ممثل كولومبيا نيابة عن مجموعة الـ٢١. أعطي الكلمة الآن لممثل كندا، السفير السيد مارك موهر.

السيد موهر (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): إننا، باسم كندا، نهنئكم، أيها السيد الرئيس، السفير والممثل الدائم لجارتنا وصديقتنا وحليفتنا الوثيقة، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وما تنطوي عليه من تحديات. إن تصميمكم على محاولة التغلب على هذه التحديات هو أمر جدير بكثير من الإعجاب. إننا نتطلع إلى التعاون معكم في العمل معاً على إحراز تقدم جوهري بشأن مسائل نزع السلاح في عام ١٩٩٩. كما نود أن نعرب مجدداً عن تقديرنا لسلفكم، السيد سوتار، سفير المملكة المتحدة، على جهوده وتعاونه أثناء فترة رئاسته وبوصفه عضواً في مجموعة الرؤساء الثلاثة الحالية. ونود أيضاً أن نرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الوافدين مؤخراً، سفراء كولومبيا والأرجنتين وسلوفاكيا والسويد وإسرائيل وإندونيسيا وفنزويلا.

ونود في مستهل هذا البيان العام أن نشدد منذ البداية على أننا نتفق مع كثير من أعضاء المؤتمر الآخرين فيما ارتأوه من أن أنجع سبيل لهذا المؤتمر للتحرك قدماً بشكل سلس ومنتج في عام ١٩٩٩ هو باستئناف أعمالنا من حيث وصلنا بها في شهر آب/أغسطس الماضي. وينبغي لنا أن نبني على الاتفاقات والحلول الوسط التي توصلنا إليها بقدر كبير من الجهد في عام ١٩٩٨، وأوقن أن بعضكم يذكرون أن كندا قد وجدت شيئاً من الحرج في الموافقة على البعض منها. وسنعلق اليوم بإيجاز على القضايا الماثلة أمامنا عام ١٩٩٩، واضعين هذا الهدف نصب أعيننا.

إن هدف كندا الأساسي، في النهج الذي تتبعه في معالجة القضايا النووية المعقدة، ما زال الهدف ذاته، ألا وهو مواصلة السعي في سبيل إزالة الأسلحة النووية، وذلك عن طريق جملة أمور، منها زيادة وتعزيز نزاهة وفعالية نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره دولياً، وهو نظام يرتكز على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هذا الهدف، فضلاً عن النظام والمعاهدة اللذين يقوم عليهما، يتهددهم خطر شديد – فلا بد من الحفاظ على هذه العناصر جميعها وتعزيزها والنهوض بها، الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن المؤكد أن هذه الضرورة ما زالت في أعلى درجات أولوياتنا، وهي ضرورة نأمل أن تشاطرنا إياها الدول الـ ١٨٦ الأخرى الأطراف في المعاهدة المذكورة. وستظل تلك الأولوية هي المحك بالنسبة لكندا في تقييمها لجميع المقترحات والمبادرات والمفاوضات التي تتم في هذا المؤتمر في مجال نزع السلاح النووي. إن تركيز جهود نزع السلاح النووي وإعادة تنشيط هذه الجهود هما أمران حاسمان؛ كما أن تعزيز التدابير الرامية إلى تقوية عدم الانتشار وتنفيذ هذه التدابير هما أمران لا يقلان من حيث الأهمية الحيوية. والأهم من كل ذلك، فلا بد من الحفاظ على المبادئ والأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار؛ ولا بد من رفض أية محاولة للخروج عنها، سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع، إذ أن أية محاولة من هذا القبيل يكون غرضها إيجاد سياسة نووية واقعية جديدة.

ومن البديهي أن ذلك سيتطلب منا جميعاً أن نعمل بالتزام وتفان، وليس فقط في مؤتمر نزع السلاح. فلا بد من إعادة تنشيط عملية إبرام معاهدات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ولا بد من السعي الحثيث لمواصلتها وتوسيع نطاقها؛ ولا بد من بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب؛ ولا بد من إحراز تقدم في تعزيز عملية معاهدة عدم الانتشار. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، تشعر كندا بخيبة أمل بالغة لأنه قد انقضى عام آخر دون التصديق على المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية. ومع أننا قد استمدينا التشجيع إزاء ما بذلته الدولتان المعنيتان من جهود في أواخر عام ١٩٩٨، فلا بد من ترجمة ما تنطوي عليه تلك الجهود من بشائر ونوايا إلى أفعال ملموسة. وعلينا أن نظل واعين ومدركين أن المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية، بالسقف المستهدف لها من الأسلحة النووية الاستراتيجية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وهو ٣ ٥٠٠ من تلك الأسلحة، حتى بعد المصادقة عليها، لن تصبح سارية تماماً حتى عام ٢٠٠٧. وعليه، ترى كندا أن الالتزامات العلنية التي قطعها الرئيسان كلينتون ويَلتسين بمواصلة عمليات التخفيض بموجب أحكام المعاهدة الثالثة لخفض الأسلحة الاستراتيجية – أي التزامهما بحد أقصى يتراوح بين ٢ ٠٠٠ و٢ ٥٠٠ من الأسلحة الاستراتيجية الموزوعة لدى الطرفين بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٧ – ما زال التزاماً ذا أهمية بالغة، ونرحب ترحيباً قوياً بتشجيع الدلائل التي تشير إلى مواصلة إجراء تخفيضات إضافية. إذن فما زال يتعين إنجاز قدر كبير من العمل. ومما يؤكد ذلك أن لا المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية ولا المقترح الداعي إلى إبرام معاهدة ثالثة يتصديان مباشرة لمسألة الآلاف الكثيرة من الرؤوس الحربية النووية غير الاستراتيجية (أو التعبوية) التي يحتفظ بها كل من البلدين. كما أن شروع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في عملية لتوسيع نطاق نزع السلاح النووي في وقت مبكر لا يزال مجرد هدف جاد. هذا الاستعراض العام يفسر سبب التزام كندا القوي بالتقيد التام والعاجل بالهدف المتفق عليه بالإجماع لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديد فترة العمل بها، ألا وهو حرص الدول الحائزة لأسلحة نووية على مواصلة بذل جهود منتظمة ومطَّردة في سبيل تخفيض الأسلحة النووية عالمياً، وصولاً إلى إزالة هذه الأسلحة في نهاية المطاف. كما يفسر لماذا تظل كندا تعتبر معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والعملية المتصلة بهذه المعاهدة ركناً من أركان الاستقرار الاستراتيجي، الذي من الأهمية بمكان الحفاظ على سلامته وحمايتها.

فما هو الإسهام الذي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يقدمه في هذا السياق؟ لقد تناولت كندا هذه المسألة في خمس مناسبات رسمية العام الماضي. إننا، على وجه الإجمال، ما زلنا نؤيد قيام المؤتمر بإجراءين محددين وملموسين، وهما: أولاً، أن يقرر إنشاء آلية للمناقشة الموضوعية لمسائل نزع السلاح النووي بغية تحديد ما إذا كان يتعين التفاوض تفاوضاً متعدد الأطراف بشأن مسألة واحدة أو أكثر من هذه المسائل ومتى يتعين التفاوض عليها؛ وثانياً أن يقرر إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للتفاوض على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، عملاً بإطار اتخاذ القرارات الذي وضعناه عام ١٩٩٨ (أي الوثيقتانCD/1547 وCD/1548). وسيتطلب الإجراء الأول مبادلة واستثماراً من جانب أعضاء المؤتمر كافة، تعزيزاً للمجموعة الواسعة من المقترحات، المقدمة من جنوب أفريقيا وكندا وبلجيكا ومصر واليابان ومجموعة الـ ٢١ والمعروضة على المؤتمر للنظر فيها. ونحيط علماً مع الاهتمام بالمقترح الإضافي المقدم من بلجيكا وإيطاليا وألمانيا وهولندا والنرويج في ٢ شباط/فبراير. إن المقترح الكندي لعام ١٩٩٧، الذي قُدم رسمياً أول مرة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وعنوانه "ورقة عمل تتعلق بإجراء

مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي"، قد استُكمل على سبيل المساهمة في تلك المناقشة، وسيكون وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر مجدداً في عام ١٩٩٩. ونشير إلى الإعلان الصادر عن رئاسة المؤتمر في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨، الذي يتضمن تفاهماً تم التفاوض عليه وضمانات متصلة به فيما يتعلق بهذا الموضوع. ويؤكد الإعلان "الأولوية العالية جداً" للبند ١ من جدول الأعمال، وعنوانه "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". ونحث على اتخاذ إجراء ملموس للتدليل على تلك الأولوية من خلال إنشاء آلية فعالة وموثوقة.

وعلى نحو مماثل، نأمل أيضاً ونتوقع أن يتخذ المؤتمر إجراء عاجلاً يتيح إمكانية القيام في أقرب وقت ممكن بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة التي ستتفاوض على وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، عملاً بالوثيقتين CD/1547 وCD/1548 الصادرتين العام الماضي. وترقباً لأن يحدث ذلك في المستقبل القريب جداً، فإننا نحتفظ بالإدلاء بتعليق إضافي مفصل على ذلك، حيث سندلي به في دورة مبكرة للجنة المخصصة المذكورة.

وما زالت الضمانات الأمنية السلبية من المسائل التي أمام هذا المؤتمر. فإذا ما قرر المؤتمر في هذه الدورة إعادة إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها"، ستظل كندا تسترشد بالآراء الموجزة في وثيقتنا CD/1502 المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، لا سيما في ضوء ما حدث منذ ذلك التاريخ من تطورات مختلفة.

وعليه، فإن الإجابة الفورية على السؤال المطروح أعلاه واضحة في ذهننا. فينبغي أن نتفق على وضع آلية لاستعراض مسائل نزع السلاح النووي وتقييمها ومناقشتها والنظر فيها بغية البت في إمكانية وتوقيت التفاوض المتعدد الأطراف في المؤتمر على مسألة أو أكثر من هذه المسائل. كما ينبغي لنا أن نستأنف فوراً التفاوض، في لجنة مخصصة، على معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، ويمكن التحقق من الامتثال لأحكامها دولياً وفعلياً، لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، وذلك حسبما سبق أن تم الاتفاق عليه في العام الماضي. وستثبت هذه الخطوات للمجتمع الدولي وتؤكد له أن مؤتمر نزع السلاح مستعد للنهوض بالدور الموكل إليه في مواجهة التحديات الماثلة أمامنا جميعاً في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

أما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فكما هي الحال بالنسبة للمسائل النووية، من الواضح أن عمل المؤتمر ينبغي أن يجري في سياق الأعمال الجارية في مجالات أخرى. إن سياسة كندا المعهودة فيما يتعلق بانتشار الأسلحة التقليدية تتمثل في مواصلة السعي إلى بلوغ أهداف الشفافية والحوار والارتداع. ولدينا آليات للشفافية، من قبيل سجل الأمم المتحدة بالأسلحة التقليدية. وينبغي لنا استخدام هذه الآليات وتحسينها. وينبغي للبيانات المتولدة عن هذه الآليات أن تفيد المناقشات عن طبيعة ومدى انتشار الأسلحة التقليدية ونتائج انتشارها المفرط. وينبغي مواصلة هذه المناقشات. وأخيراً، نأمل أن تستفيد الدول من هذه المناقشات بغية الامتناع عن القيام بمشتريات أو حيازات تعمل على زعزعة الاستقرار. وبينما لم يتم التوصل في العام الماضي إلى نتيجة في ظل ولاية المنسق الخاص المعيَّن من أجل الشفافية

في التسلح، ترى كندا أنه ينبغي للمؤتمر مواصلة استكشاف إمكانية تقديمه إسهاماً في هذا المجال. ونتطلع إلى العمل مع منسق خاص تحقيقاً لهذه الغاية في عام ١٩٩٧.

وقد جرى كثير من النقاش في غير هذا المحفل عن المعاناة المريعة التي تسببها الأسلحة والأعتدة الخفيفة. وكندا في عداد الدول الكثيرة التي ما برحت تستكشف سبل التصدي لهذه المشكلة. ويركز نهجنا على ثلاثة "مسارات" متشابكة تتناول عمليات النقل المشروعة والاتجار غير المشروع وما لكل من إقامة السلم والأمن البشري من أبعاد على الأصعدة العالمية الإقليمية والوطنية. وتجري حالياً متابعة بحث كثير من هذه الأفكار في محافل أخرى؛ غير أنه ينبغي لنا مواصلة النظر في إمكانية إسهام المؤتمر في ذلك بشكل مفيد ومواصلة النظر في توقيت ذلك. فمثلاً، في البيان الذي ألقيناه أمام هذا المؤتمر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تطرقنا إلى ما أُنجز سابقاً من عمل فيما يتعلق بوضع مبادئ توجيهية أو قواعد سلوك بشأن عمليات نقل الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة. فهل يمكن للمؤتمر أن يبحث هذا المفهوم في عام ١٩٩٩، مستنداً في ذلك إلى ما أُنجز سابقاً من عمل، ومستنداً ومضيفاً كذلك إلى مبادرات هامة أحدث عهداً من قبيل الإجراء المشترك الذي قام به الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، يسرنا أن اتفاقية حظر الألغام ستصبح نافذة في ١ آذار/مارس من هذا العام. وقد وقعت عليها ١٣٣ دولة، كما صدقت عليها ٦٣ دولة، وسنواصل السعي إلى إضفاء طابع عالمي عليها وتشجيع الدول التي وقعتها على المصادقة عليها. ونتطلع إلى انعقاد الاجتماع الأول للدول الأطراف في مابوتو بموزامبيق في أيار/مايو من هذا العام. وسيسفر ذلك الاجتماع عن بدء العملية الرسمية، بل والقانونية، المتمثلة في تنفيذ الدول أحكام الاتفاقية. وفي الوقت ذاته سنواصل العمل على ضمان مواصلة الشراكة الجوهرية مع المجتمع المدني. إن توخي الفعالية في إزالة الإلغام ومساعدة ضحاياها يقتضي هذه الشراكة ويستفيد منها.

وفي العام الماضي أبدت جهات أخرى في المؤتمر، اهتماماً بالسعي إلى وضع صك محدود بدرجة أكبر بشأن هذه المسألة، ربما كان حظراً لعمليات نقل الألغام المضادة للأفراد. إن موقفنا بشأن هذه المسألة ما زال كما هو. فإذا ما جرت فعلاً مفاوضات من هذا القبيل، فإن المعايير الوحيدة التي سنقبلها هي معايير اتفاقية حظر الألغام. ولن تكون كندا طرفاً في الرجوع بالقانون الدولي إلى الوراء. وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق بمن يرغبون في السعي إلى فرض حظر أكثر محدودية يقتصر على عمليات نقل الألغام المضادة للأفراد، نلاحظ أن هذه مسألة يجري بحثها بصورة غير رسمية فيما يتعلق بالاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة. ونحن نرى أن تكميل هذا الصك القائم هو أمر أنسب من وضع صك جديد. بيد أنه، نظراً لأن المسألة متصلة بما قد يجري في المؤتمر من أعمال في عام ١٩٩٩، وتمشياً مع النهج الذي اتبعناه عام ١٩٩٨، فإننا لن نعترض، طبعاً، إذا ما أُبديت رغبة في إعادة تعيين منسق خاص يُعنى بهذه المسألة

وعين المؤتمر، في العام الماضي، منسقاً خاصاً لاستكشاف إمكانية العمل بشأن مسائل نزع السلاح في الفضاء الخارجي. وكان من بين الأفكار التي تم بحثها مقترح رسمي مقدم من كندا بأن يتفاوض المؤتمر على حظر

التسلح في الفضاء الخارجي. وقد طُرح ذلك في ورقة عمل وُزعت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ويجري إعادة تعميم صيغة مستكملة لتلك الورقة في عام ١٩٩٩.

وتتناول الورقة هواجس الفئة القليلة من الشكوكين، فتوضح الفرق الأساسي بين حظر التسلح في الفضاء الخارجي وحظر إضفاء طابع عسكري على الفضاء الخارجي. فالحظر الأول هو جوهر مقترحنا. ونعتقد أنه أمر قابل للاستمرار والتحقيق. ولن نؤيد الحظر الثاني – وهو مفهوم أوسع نطاقاً إلى حد كبير – إذا ما اقترحه آخرون.

وأوحى البعض أن ليس ثمة سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فما الغرض إذاً من طرح هذه المسألة؟ ورأى آخرون أن من السابق لأوانه، في أقل تقدير، النظر في اتخاذ إجراء في هذا الشأن. إلا أننا قد أحطنا أيضاً علماً بما صدر في محافل أخرى من تأكيدات موثوقة بأنه "سيغدو الفضاء في أوائل القرن الحادي والعشرين وسيطة أخرى من وسائط الحرب" وأنه يجري بذل جهد مثير للإعجاب لوضع ملامح عامة لـ "رؤية لعام ٢٠٢٠" – وهي استراتيجية تعهد عالمية قد تسعى إلى ممارسة القوة العسكرية مباشرة من الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، يجري تخصيص اعتمادات مالية كبيرة ويجري استكشاف القدرات استعداداً لهذا الاحتمال.

إن النظر في المقترحات في سياق متعدد الأطراف قد يسهم في التقليل من هذا التحدي وبناء الأمن مستقبلاً. ولا يسعنا إلا أن نعرض مجدداً موقف كندا بأن نزع السلاح وعدم انتشاره وتحديد الأسلحة هي أمور تتعلق – وينبغي أن تتعلق – بأكثر من العدول عما كانت الدول قد فعلته سابقاً عندما تعهدت حكوماتها بالتزامات أمنية صميمية واستثمرت آلاف الملايين في تطوير قدرات معينة.

وتعتقد كندا بداهة أن في مقدور مؤتمر نزع السلاح أن يتصرف على هذا الأساس وينبغي له ذلك. وحسبما نعلمه، فليس ثمة حكومة تحول سياساتها الرسمية دون ذلك. إن طرح مقترحنا مجدداً يعزز هذا الهدف التطلعي. وإن الإقرار باحتمال وجود إمكانيات عمل أخرى يحفز آمالنا في أن يعين المؤتمر مجدداً منسقاً خاصاً تسند إليه ولاية استكشاف نهج يلبي رغبة المجتمع الدولي في صون وحماية المنافع المتأتية حالياً من استخدام الفضاء الخارجي، وهي منافع باتت كل أمة تقريباً تتمتع بها، مع تجنب في الوقت ذاته إيجاد تنافسات وتحديات أمنية جديدة ومثبطة مستقبلاً.

لقد أُسند في العام الماضي إلى ثلاثة منسقين خاصين بحث المسائل المتصلة بإصلاح المؤتمر. ونحن نرى وجوب إعادة تعيين هؤلاء المنسقين الخاصين الثلاثة، شأنهم في ذلك شأن المنسقين الخاصين الآخرين. وفيما يتعلق بالعضوية، تعتقد كندا أنه ينبغي فتح باب العضوية في المؤتمر أمام أية دولة ترغب في أن تصبح عضواً فيه وتلتزم بالمشاركة. واعترافاً بهذا المبدأ جزئياً، ينبغي البت بالسرعة الممكنة في قبول طلبات عضوية إكوادور وآيرلندا وتونس وكازاخستان وماليزيا في هذا المؤتمر. فإن مشاركتهم المباشرة ستعمل على إثراء تنوع الآراء ونطاقها في هذا المؤتمر، فضلاً عن تعزيز طبيعته التمثيلية. وفيما يتعلق بجدول الأعمال، نرتئي تبسيطه بحيث يتضمن عدداً قليلاً من الفئات التي تشمل مجالات واسعة من القضايا، كما نرتئي أن يركز المؤتمر قدراً أكبر من الجهد على وضع

برنامج عمل واقعي. أما فيما يتعلق بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته، فإننا نقدر للسفير السيد إليانس ما بذله من جهود وما قدمه من مقترحات متروِّية بوصفه منسقاً خاصاً العام الماضي. ومازلنا مستعدين لبحث أية وسيلة من شأنها أن تعزز جهودنا الموضوعية في المؤتمر مع حرصها في الوقت ذاته على حماية المصالح الأساسية لأعضائه.

وفي الختام، فإن مؤتمر نزع السلاح لا يزال آلية حيوية للمضي قدماً بأعمال برنامج نزع السلاح متعدد الأطراف؛ وينبغي له أن يتفاوض كل ما أمكنه ذلك؛ وينبغي له بحث المسائل الجوهرية للبت في كيفية مواصلة هذه المفاوضات المتعددة الأطراف وتقرير الوقت المناسب لذلك. وينبغي له أن يسعى جاداً إلى ذلك، مستغلاً الموارد المتاحة له على النحو الأمثل. لقد كرسنا العامين الماضيين للمناقشة العامة بوجه عام؛ وينبغي أن يكون عام ١٩٩٩ عاماً مكرساً للعمل الجوهري والتقدم الحقيقي.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى عبارته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا، السيدة ريكو.

السيدة ريكو (إسبانيا) (الكلمة بالإسبانية): اسمحوا لي، أيها السيد الرئيس، أن أضم صوتي إلى أصوات الممثلين الموقرين في الإعراب عن أطيب التمنيات لكم في فترة رئاستكم، التي ليس لدينا شك في أنها ستتكلل بالنجاح، بفضل ما أثبتّموه في توليكم مهامكم من كفاءة وما أظهرتموه من موهبة في الحوار. إن السرعة التي تم فيها إقرار جدول الأعمال لهذه الدورة هو أمر مبشّر بالخير فيما يتعلق برئاستكم وبأعمالنا لهذا العام على وجه الإجمال. ويمكنكم الاعتماد دوماً على دعم وفد إسبانيا وتعاونه التام. بما أن هذه أول مرة أخاطب فيها الجلسة العامة منذ انضمامي إلى هذا المؤتمر في آب/أغسطس الماضي بوصفي ممثلة إسبانيا، أود أيضاً أن أهنئ سلفيكم، ممثل أوكرانيا، السفير السيد مايمسكول، وممثل المملكة المتحدة، السفير سوتار، اللذين توليا توجيه المؤتمر في فترة حاسمة، وأن أشكرهما على مساهمتهما في مهامنا. كما أود أن أشكر الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السفير السيد بتروفسكي، وأن أشكر كذلك نائب الأمين العام السيد بن اسماعيل وجميع موظفي الأمانة على تعاونهم الفعال، الذي أتاح لعملنا أن يجري بهدوء وكفاءة.

إنني لم آخذ الكلمة اليوم للإدلاء ببيان عام بشأن جميع البنود المدرجة أمام مؤتمرنا للنظر فيها. فسوف أقدم هذا البيان في الوقت المناسب، ربما عندما نكون قد اعتمدنا برنامج عمل محدد. فلا أعتزم الآن سوى التطرق إلى ثلاث مسائل أعتقد أنها مثيرة للاهتمام بوجه خاص في هذه المرحلة من أعمالنا. وفي مقدمة هذه المسائل برنامج العمل. فيبدو مناسباً أن نفعل ما بوسعنا لإبقاء مرحلة الاستكشاف الأولية هذه محدودة والمضي بالسرعة الممكنة إلى اعتماد برنامج عمل لهذا العام بحيث يتسنى لنا استئناف المهام التي كان المؤتمر عاكفاً عليها عند انتهاء دورة عام ١٩٩٨ وإقرار تعيين وولايات اللجنتين المخصصتين وجميع المنسقين الخاصين.

وبعد عامين من الشلل التام تقريبا، فإن هذا المحفل الفريد – ليس فقط من حيث وظيفته التفاوضية المتعددة الأطراف، بل أيضا من حيث عضويته وأساليب عمله – بدا في صيف العام الماضي وكأنه قد استعاد زخمه التفاوضي، وإن

كان ينبغي الإقرار بأن ذلك لم يتم إلا بعد ما وصفه الأمين العام السيد كوفي عنان هنا منذ بضعة أيام بأنه "تطـــور مزعـــج للغاية" سبب قلقاً كبيراً لدى المجتمع الدولي بكامله وفي هذا المحفل كذلك.

إننا سنضر بأنفسنا، وسيكون من غير المفهوم إلى حد كبير، إذا ما فشلنا في استغلال الزخم الذي تولد عندما تمكنـــا من تخطي أوجه الاختلاف الكبيرة في الآراء بشأن كيفية إكمال البرنامج الوارد في وثيقة مؤتمر استعراض معـــاهدة عـــدم الانتشار بشأن "المبادئ والأهداف"، وإذا ما ارتدّينا إلى حالة من انعدام الفعالية. فكما تسنى لنا أن نرى أثناء الأشهر الطويلـــة من التوقف التام نتيجة للخلاف المستحكم، قد تكون هذه مقدمة لتنحية مؤتمرنا جانبا.

وفي رأينا أن من الجوانب الأساسية لهذا التوكيد المبادرة إلى اعتماد المقترح الذي قدمه العام الماضي السفير السـيد هوفر والداعي إلى توسيع عضوية المؤتمر خمسة أعضاء، وكان هذا المقترح على وشك الاعتماد في الدورة السابقة، وحظي بدعم قوي من إسبانيا.

وأود ثانياً أن أشير إلى مسألة نزع السلاح النووي، وسبل إدراجها في برنامج عمل المؤتمر. فهذا الأمر هو مَحَـــط اهتمامنا في هذه الأسابيع الأولى من الدورة السنوية. إن نزع السلاح النووي ليس فقط من المسائل ذات الأولوية بالنسبة لـــهذا المؤتمر بمختلف جوانبه. فهو يمثل أيضا، وفوق كل شيء، واحداً من الهواجس الرئيسية لدى البشرية. وعليه، فإن وفـــــدي، شأنه في ذلك شأن جميع الحاضرين هنا، قد رحب بحماس بالدفعة الجديدة التي أُعطيت للمفاوضات الثنائية بعد نهاية الحـــوب الباردة، ولا سيما إطلاق عملية محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية وما أتاحه ذلك من فرص لإجراء تخفيضات شديدة فـــي الترسانات النووية. وعلى الرغم مما حدث من حالات تأخر في بدء نفاذ الاتفاقات التي تم التفاوض عليها بالفعل وما طرأ من تباطؤ واضح في معدل تخفيض الترسانات، فإن بلدي ما زال مقتنعا بأن السبيل الثنائي هو السبيل الرشيد الذي تقوم الأطراف المعنية بسلوكه بحسن نية، حسبما التزمت به فيما عقدته من تعهدات فيما بينها ومع المجتمع الدولي ككل، لا سيما بمقتضـــــى معاهدة عدم الانتشار النووي.

إن الأمل – الذي أعتقد أنه في محله – في أن يفضي التصديق على المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاســـتراتيجية في وقت مبكر إلى تعزيز عملية نزع السلاح النووي والشروع سريعاً في المفاوضات بشأن المعاهدة الثالثة لخفض الأســـلحة الاستراتيجية وما يلي ذلك من مراحل تشارك فيها الدول النووية الأخرى، التي اتخذت بالفعل تدابير لا يستهان بها من جـــانب واحد، أمر لا يعني أن بلداناً كبلدي، تخلت دراية وعمداً عن الخيار النووي، بمقدورها أن تكف عن السعي مكتفية بما أحرزته من نجاح. فمن جهـــــة، ما زالت المخاطر بالغة الكبر. ومن الجهة الأخرى، ثمة رغبة واسعة لدى المجتمع الدولـــي – ولا سيما في محفل تفاوضي متخصص كهذا – في زيادة مشاركتنا بطريقة أو بأخرى في عملية نزع السلاح النووي الأمر الـــذي يؤثر فينا جميعاً تأثيراً مباشراً.

صحيح أن بلدي ينظر بعين من الريبة في محاولات إضفاء طابع متعدد الأطراف على المفاوضات التي يوجد لـــها أطرافها وزعماؤها المحددون بدقة. إن الإشارات إلى جداول زمنية مصطنعة وبرامج عمل مفصلة غالباً ما تفتقـــر إلـــى أي عنصر من عناصر الواقعية، وموجهة إلى الدول التي لديها ترسانات، ما زالت، برأينا، غير عملية وتأتي بعكس المراد منها،

وهو إحراز تقدم سريع. فهي تهدد بخطر تحويل الدعوات إلى نزع السلاح النووي، وهي دعوات لا غنى عنها بالفعل، إلى مجرد عبارات منمقة في الخطب الدولية التقليدية. إلا أنه ينبغي أيضاً مراعاة أن هذا الهاجس المشروع تماماً هو هاجس قائم وأن من المستحيل أن يظل دوما غير عابئ بحجج من يريدون المشاركة في البحث عن حلول تدريجية للحالة الراهنة المستعصية، وهي حالة تتصف بالخطورة وعدم الاستقرار. ولهذه الأسباب، فقد أصغينا ببالغ الاهتمام لشتى المقترحات المقدمة في الأيام الأخيرة. ويرى وفدي أن أكثر الإجراءات قابلية للتطبيق في الوقت الراهن – وكذلك بالنظر إلى قرب المواعيد الأساسية في الجدول الزمني لنزع السلاح الدولي – هو العودة إلى تطبيق الصيغة، التي استخدمت بالفعل في العام الماضي، المتمثلة في الطلب إلى الرئيس الراهن، إلى جانب الرئيس الذي انتهت فترة رئاسته والرئيس الذي سيتولى الرئاسة، دراسة جميع المقترحات المقدمة هنا وإجراء مشاورات منتظمة مع الوفود للنظر في الطريقة المثلى للتصدي لهذه المسألة في المؤتمر. ولن يعترض وفدي سواءً على تعيين أحد لمساعدة الرئيس على تنفيذ هذه المهمة، على نحو ما اقترحه أحد الوفود (ولو أن هذا الشخص ربما لن يكون مثل منسق خاص تقليدي حسب فهم المؤتمر لهذه الوظيفة) أو على إنشاء فريق عامل أو نوع آخر من الهيئات الفرعية تسند إليها ولاية ينبغي لها، بالطبع، أن تكون تداولية وإعلامية فقط، على النحو المقترح أيضاً على أن يتم ذلك، بالطبع، مع عدم إغفال أن الدول النووية – وهي الدول التي تتولى مسؤولية والتزام دفع عملية نزع السلاح النووي قدما – يتوجب عليها بالضرورة أن تتعاون على استحداث هذه المبادرات.

وثالثا وأخيرا، وبصدد ما ذكرته سابقاً، أود أن أدوِّن دعم وفدي للمبادرة إلى إعادة إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، ويمكن التحقق من الامتثال لأحكامها دولياً وفعلياً، تفرض حظراً على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع القنابل الذرية وغيرها من وسائل التفجير النووية، وأن أسجل تأييده للشروع في المفاوضات في وقت مبكر. ويأمل وفدي في أن يوضع اتفاق ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٨، الذي أقرته الجمعية العامة بالإجماع في الخريف الماضي، موضع التنفيذ بالسرعة الممكنة، وفي أن تتم، أثناء المفاوضات وليس في مرحلة سابقة، تسوية الخلافات الراهنة بشأن نطاق المعاهدة المرتقبة ومضمونها والتحقق من الامتثال لأحكامها، وهي خلافات لوحظ وجودها أثناء اجتماعات الخبراء التي عقدت في جنيف في الأسابيع القليلة الماضية. كما أننا مقتنعون بأن وضع معاهدة جيدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن يكون فقط العنصر الأساسي الذي ما زال يفتقر إليه نظام عدم الانتشار، بل سيشكل أيضا، في أي حال، حافزاً قوياً على نزع السلاح العالمي.

وفي الختام، أود إحاطة المؤتمر علما بأن إسبانيا قد أودعت في مقر الأمم المتحدة في ١٩ كانون الثاني/ يناير الماضي صك تصديق اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام، أو ما تسمى باتفاقية أوتاوا.

<u>الرئيس</u> (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر ممثلة اسبانيا على بيانها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا، السفير السيد ريس رودريغس، الذي سيتحدث نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

السيد ريّس رودريغس (كولومبيا) (الكلمة بالإسبانية): أود، بصفتي منسق مجموعة الـ ٢١، أن أعرض مقترحاً ببرنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح لدورة عام ١٩٩٩ توصلت المجموعة إلى توافق للآراء بشأنه في الاجتماع الـذي عقدته يوم أمس. ويجسد مقترحنا ببرنامج عمل مواقف المجموعة فيما يتعلق بالبنود المدرجة في جدول الأعمـال، وخاصـة الأولوية القصوى التي ما زالت المجموعة تعلقها على البند ١ المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السـلاح النـووي". وفيما يلي المقترح، الذي سأقرأه عليكم بالانكليزية، التي كانت لغة عملنا:

(تابع بالإنكليزية)

"١- يتخذ المؤتمر المقررات التالية:

"'١' ينشئ المؤتمر لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي[١] في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي".

"'٢' ينشئ المؤتمر في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النـووي ونزع السلاح النووي" لجنة مخصصة تقوم، بناء على تقرير المنسق الخـاص (CD/1299) والولاية الواردة في هذا التقرير، بالتفاوض على معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطـراف، ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسـلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

"'٣' ينشئ المؤتمر لجنة مخصصة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال المعنون "منع سـباق التسلح في الفضاء الخارجي" للتفاوض على تدابير محددة وملموسة من أجل منع سـباق التسلح في الفضاء الخارجي.

"'٤' ينشئ المؤتمر لجنة مخصصة للبند ٤ من جدول الأعمال المعنون "اتخاذ ترتيبات دوليـة فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التـهديد باستعمالها ضدها". لتتفاوض بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باسـتعمالها ضدها. ومن الممكن أن تتخذ هذه الترتيبات شكل صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولـي. وتأخذ اللجنة المخصصة في اعتبارها جميع الآراء والمقترحات ذات الصلـة، الحاليـة والمستقبلية، كما تعالج المسائل المتصلة بولايتها (CD/1501). "وتقدم اللجنة المخصصـة إلى مؤتمر نزع السلاح، قبل اختتام دورة عام ١٩٩٩، تقارير عما تحرزه من تقدم فـي أعمالها.

"٢- يعين المؤتمر منسقاً خاصاً في إطار البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح" لالتماس آراء أعضاء المؤتمر بشأن أنسب الطرق لمعالجة المسائل المتصلة بالألغام البرية المضادة للأفراد، على أن يأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، التطورات التي تحدث خارج المؤتمر.

"٣- يعين المؤتمر منسقاً خاصاً في إطار البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الشفافية في مسألة التسلح" لالتماس آراء أعضاء المؤتمر بشأن أنسب الطرق لمعالجة المسائل المتصلة بهذا البند.

"٤- يأخذ المنسقون الخاصون في الاعتبار، في تنفيذ هذه المقررات، جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة، الحالية والمستقبلية.

"٥- يطلب المؤتمر إلى المنسقين الخاصين تقديم تقارير مبكرة ومنتظمة عن نتائج مشاوراتهم طوال الدورة، بما في ذلك قبل نهاية الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٩٩.

"٦- يقرر المؤتمر أيضاً تعيين منسقين خاصين معنيين باستعراض جدول أعماله. وتوسيع نطاق عضويته، وتحسين أدائه وزيادة فاعليته. ويأخذ هؤلاء المنسقون الخاصون في اعتبارهم، لدى قيامهم بواجباتهم ووظائفهم، جميع المقترحات والآراء، علاوة على المبادرات المستقبلية. ويطلب المؤتمر إلى هؤلاء المنسقين الخاصين أن يقدموا إليه تقارير قبل اختتام دورة عام ١٩٩٩.

"٧- إن اتخاذ المقررين الواردين في الفقرتين ٢ و٣ لا يعني الحكم مسبقاً على مواقف الوفود من إمكان إنشاء هيئات فرعية تعنى بالقضايا المحددة، وإنما هو يعكس الاتفاق على دفع عمل المؤتمر بهدف التوصل إلى توافق للآراء. كما اتخذ هذا المقرر دون المساس بحقوق أعضاء المؤتمر في بلورة المواقف والمقترحات المطروحة بالفعل أو التي ستطرح مستقبلا.

"(١) تواصل مجموعة الـ ٢١ إيلاء أقصى درجة من الأولوية إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في إطار البند ١ من جدول الأعمال.

"وذكر رئيس مؤتمر نزع السلاح في الجلسة العامة الحادية عشرة بعد الثمانمائة المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إنه سيحاول تعيين منسق خاص عملاً بالفقرة ٥(د) من الوثيقة CD/1036 ليساعد في إجراء مشاورات بهدف التوصل إلى توافق للآراء بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي أو ولايتها.

"وتنظر مجموعة الـ ٢١ حالياً في اقتراح معين بشأن ولاية اللجنة المخصصة لعرضه."

(تابع بالإسبانية)

أرجو تعميم هذا المقترح بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية) أشكر ممثل كولومبيا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين التي أمامي لهذ اليوم. هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ أرى أنه لا يوجد.

قبل رفع هذه الجلسة العامة، أود أن أحيطكم علماً بأن المشاورات الكثيفة ما زالت جارية بشأن برنامج عمل المؤتمر، وطلب جنوب افريقيا إلى الرئيس تعيين منسق خاص للمساعدة على إجراء مشاورات غير رسمية بهدف التوصل إلى توافق للآراء بشأن مقترحها بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وكذلك بشأن مسألة توسيع نطاق عضوية المؤتمر. وأحث الوفود كافة على التحلي بالمرونة اللازمة كيما يتسنى لنا الشروع قريباً في أعمالنا الجوهرية، مع مراعاة ما توصلنا إليه في نهاية دورة العام الماضي من حلول وسط دقيقة.

أدعو ممثل ألمانيا إلى أخذ الكلمة.

السيد سايبرت (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنني لم أطلب الكلمة لإلقاء بيان عام، بل لأتناول الحالة التي نجد أنفسنا فيها. ولكن أسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا المؤتمر. وغنيُ عن البيان أننا سعيدون جداً لرؤيتكم تتبوؤن الرئاسة. وبإمكانكم أن تعولون على دعم وفد ألمانيا دعماً تاماً لكم في مساعيكم في المضي بنا قدماً إلى الأعمال الجوهرية، وعلى وجه الخصوص، في الشروع مبكراً في المفاوضات في هذا المؤتمر. كما أود أن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد الذين انضموا إلى المؤتمر مؤخراً. وأتطلع إلى التعاون معهم تعاوناً وثيقاً.

إن المانيا تؤيد تماماً مقترحكم الداعي إلى مواصلة عملنا عند نفس النقطة التي كنا قد وصلنا إليها، إثر مناقشات مطولة، صوب نهاية دورة العام الماضي. فماذا كان إذن الغرض من إنشاء لجنة مخصصة، في إطار البند ١ من جدول إعمالنا، للتفاوض على معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، إن لم يكن لتمهيد السبيل للشروع فوراً في هذه المفاوضات هذا العام؟ وعندما اتخذنا هذا القرار في ١٢ آب/أغسطس، كان من الواضح تماماً أنه لم يتسن الشروع في مفاوضات جوهرية خلال الوقت القليل المتبقي من دروة العام الماضي. ومنذ ذلك الحين، لا يتعين علينا الأخذ بهذا القرار فحسب، بل يوجد لدينا أيضاً قرار اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء يرحب بهذا القرار ويشجع المؤتمر على إعادة إنشاء لجنته المخصصة في مستهل دورته لعام ١٩٩٩.

إنني، فيما أجريناه هذا العام من مناقشات، لم أسمع اعتراضاً واحداً على إعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة. كما أنني لم أسمع أية اعتراضات على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية، أو على إعادة تعيين منسقين

خاصين معنيين بمواضيع العام الماضي ذاتها. فإذا كان يبدو أن ثمة اتفاقاً عاماً على هذه البنود، لماذا لا يمكن لنا اتخاذ قرار بشأنها؟ لماذا لا يمكن لنا اتخاذ هذا القرار هنا والآن؟

إنني أدرك بالطبع أن بعض الوفود تريد البت في مسائل أخرى كذلك. هذا أمر مفهوم. وفي الواقع أن ألمانيا تود أن ترى اتخاذ قرارات إضافية، مثلاً، بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر نقل الألغام البرية المضادة للأفراد. فقد اقترح المنسق الخاص أثناء دورة العام الماضي مشروع ولاية تسنى لجميع الوفود تقريباً قبولها. بيد أنني أدرك أنه لم يتحقق توافق تام في الآراء. لذلك سيلزمنا هذا العام إجراء بعض المشاورات الإضافية – آملين ألا تكون أطول مما ينبغي – بشأن هذا الموضوع. ولكن لماذا يشكل هذا عقبة أمام إعادة التأكيد فوراً على توافق الآراء الذي لم يتسنَّ تحقيقه العام الماضي لهذا المؤتمر فحسب، بل حققته الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلكَ؟

كما أدرك أن بعض الوفود تعتقد بوجوب اتخاذ جميع هذه القرارات في إطار مقرر بشأن ما يسمى "برنامج العمل". وتشير هذه الوفود إلى المادة ٢٨ من نظامنا الداخلي الذي يضع المؤتمر بموجبها برنامج عمله هذا في مستهل دورته السنوية. وتستند الصيغة الحالية للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للمؤتمر إلى الفقرة ٧ من المقرر الوارد في الوثيقة CD/1036 ، وهي الوثيقة ذاتها التي نوقشت مطولاً أثناء جلستنا العامة التي عُقدت يوم الخميس الماضي. أنني أوصي بالتمعّن في الفقرة ٦ من تلك الوثيقة، التي توضح تماماً ما الذي كان مقصوداً في ذلك الوقت من عبارة "برنامج العمل". فهو ليس قراراً بإنشاء هيئات فرعية. وتعالَج هذه المسألة في المادة ٢٣، التي تنص بوضوح على أنه يجوز للمؤتمر إنشاء هيئات فرعية "كلما استصوب ذلك من أجل فعالية أدائه لوظائفه، بما في ذلك متى لاح له وجود أساس للتفاوض على مشروع معاهدة أو غير ذلك من مشاريع النصوص".

هذه هي الحالة تماماً، المشروحة في المادة ٢٣، التي نجد أنفسنا فيها فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إذاً فلنبدأ هذه المفاوضات حالاً. لقد أكدت مراراً في الماضي الأولوية التي تعلقها ألمانيا على هذه المفاوضات. ومازلنا نعتقد أن بوسع المؤتمر، من خلال هذه المفاوضات، وفي إطار البند ١ من جدول أعماله، أن يسهم إسهاماً فعالاً وملموساً في نزع السلاح النووي. غير أننا نعتقد أيضاً أن بإمكان المؤتمر أن يسهم في بلوغ هذا الهدف بوسائل أخرى كذلك، مع أن الوقت لم يحن بعد لإجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي في حد ذاته. وقدمت ألمانيا، إلى جانب وفود أخرى، مقترحات بشأن كيفية معالجة هذا الموضوع. ولا يلزمني أن أكرر عرض الأساس المنطقي الذي يكمن وراء هذا المقترح، حيث إن سفير بلجيكا، السيد مرنييه، قد سبق أن فعل ذلك ببلاغة في جلستنا العامة السابقة.

كما قدمت وفود أخرى مقترحات في إطار البند ١. وألمانيا مستعدة لمناقشة هذه المقترحات كافة بذهن منفتح. غير أنه ينبغي لنا أن نركز على الجوهر وليس على الإجراء. وترى ألمانيا أنه ينبغي للمؤتمر أن يستحدث أساليب مناسبة لمناقشة جميع المسائل ذات الصلة في إطار البند ١. غير أننا لا نعتقد أنه ينبغي لنا أن نهدر وقتنا في مناقشة ما الإسم الذي نطلقه على هذه الأساليب – ألجنة مخصصة لمنسق خاص أم مشاورات رئاسية أم أي إسم آخر. وسنحرز تقدماً إذا ما كان ثمة توافق للآراء على معالجة الجوهر. ولن نحرز توافقاً للآراء من خلال مناقشات

إجرائية مضجرة. وقد تسنى لنا في العام الماضي أن نتوصل إلى توافق للآراء بشأن صيغة المشاورات التي تجريها مجموعة الرؤساء الثلاثة. ولئن كان بوسع ألمانيا أن تؤيد صيغاً أخرى، فإن مواصلة المشاورات الثلاثية، التي ستتناول جميع المقترحات ماضياً ومستقبلاً، تبدو لنا أسرع طريقة للشروع في مناقشة جوهرية دون مزيد من التأخير.

وفي الختام، لا يسعني أن أغفل الإعراب عن خيبة أملي البالغة من أننا لم نتوصل بعد إلى قرار بشأن ما يُقترح من توسيع محدود لنطاق عضوية المؤتمر. وندرك جميعاً الأسباب التي حالت دون التوصل إلى هذا القرار في العام الماضي. وحسب فهمي للأمور، فإن هذه الأسباب لم تعد تشكل عقبة. لقد أنهينا دورة العام الماضي بتوقع عام، أعرب عنه بوضوح سفير المغرب الموقر، بأن يتم اتخاذ قرار في هذا الشأن منذ بداية هذه الدورة الجديدة. ومع أننا كنا سنرحب بتوسيع نطاق العضوية توسيعاً أكبر، بما في ذلك، على وجه الخصوص، جميع مقدمي طلبات العضوية في الاتحاد الأوروبي، فإننا نؤيد هذا القرار المحدود بوصفه خطوة إضافية في عملية جارية. وأملي وطيد في إمكانية اتخاذ قرار من هذا القبيل، إن لم يكن اليوم فعلى الأقل في اجتماعنا القادم.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعتقد أن ممثل جنوب افريقيا يود أخذ الكلمة.

السيد ماركرَم (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى آخذ فيها الكلمة في مؤتمر نزع السلاح، فاسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لكم خيراً في الأيام السبعة المتبقية لكم بوصفكم رئيساً لنا. ويسر وفدي أنكم ستواصلون مشاوراتكم بناء على مقترح وفدي بمقتضى أحكام الفقرة ٥ (د) من المقرر CD/1036 ، وأحثكم على النظر في إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن هذه المسألة.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه والعبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. هل هناك أي أعضاء آخرين يرغبون في التحدث؟

أود أن أرد بإيجاز على البيان الذي أدلى به زميلي الكريم من ألمانيا. أؤكد له أن ليس من أحد يرغب في اتخاذ قرارات بشأن برنامج عمل أكثر مني، وأرحب بتشجيعكم على المضي قدماً في ذلك. أعتقد أنني ما برحت أحاول ذلك. وإذ أقول ذلك، أعتقد أن لدينا كثيراً من العناصر المشتركة في المقترح الذي قدمته بشأن برنامج عمل وفي المقترح المقدم تواً من مجموعة الـ٢١. وهناك بالطبع بعض الفروق الهامة جداً كذلك. آمل أن يتسنى للمؤتمر اتباع نهج عملي وواقعي وأن يتسنى له على الأقل أن يشرع في عمله، حيث يبدو أن ثمة أرضية مشتركة. هذا ما حاولت أن أفعله في المقترح الذي قدمته. وسأظل أواصل مشاوراتي على أمل أن يتسنى للمؤتمر، وقد دخل في الأسبوع الثالث من دورته لعام ١٩٩٩، أن يشرع في العمل الجوهري.

بيد أنه، نظراً لأن مقترح مجموعة الـ٢١ لم يقدم إلا اليوم، فسيلزم بعض الوفود وقت لدراســـته. آمـــل أن يتسنى لنا أن نتوصل الأسبوع القادم إلى قرار بشأن برنامج العمل، وسأعمل معكم جميعاً عملاً دؤوباً في هذا الشأن.

وبذلك تنتهي أعمالنا لهذا اليوم، ما لم يكن أي أحد آخر يرغب في التحدث. ستعقد الجلسة العامة القادمـــة للمؤتمر في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس، ١١ شباط/فبراير.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥